الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

استشارة عمومية حول دراسة تحليل سوق الاتصالات في تونس

جوان 2022

هذه الاستشارة العمومية مفتوحة من يوم 8 جوان الى يوم 8 جويلية 2022 على الساعة منتصف النهار.

يرجى من كل طرف أو جهة مهتمة أن تجيب على سؤال أو أكثر عن طريق البريد الالكتروني analysedesmarches@intt.tn أو الارسال عن طريق البريد على العنوان التالي :

الهيئة الوطنية للاتصالات

نهج الشابية ، 1073 مونبليزير، تونس

مع الادلاء بالنسبة لكل إجابة بكل المؤيدات أو عناصر التبرير الضرورية.

تطبيقا لمقتضيات الامر عدد 53 لسنة 2014 مؤرخ في 10 جانفي 2014 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ وخاصة:

الفصل **2 فقرة ثالثة (جديد)** الذي اسند للهيئة الوطنية للاتصالات دور:

- ❖ القيام بدراسات لتحليل سوق الاتصالات بهدف إدخال التعديلات الضرورية لضمان المنافسة المشروعة على مستوى النفاذ والبيع بالجملة والتفصيل وضبط شروط وإجراءات هذه الدراسات ودوريتها .
- ❖ تحديد بمقتضى مقررات وبناء على نتائج الدراسات المشار إليها أعلاه وعلى المبادئ التوجيهية التي تضبطها بالتنسيق مع مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات، ما يلي:
  - ✓ قائمة الأسواق المرجعية لخدمات الاتصالات بالجملة والتفصيل الخاضعة للتعديل،
  - ✓ قائمة المشغلين الذين هم في مركز هيمنة على كل سوق من الأسواق المرجعية الخاضعة للتعديل لخدمات الاتصالات بالجملة والتفصيل التي تم تحديدها.
  - ✓ التزامات المشغلين الذين هم في مركز هيمنة على كل سوق من الأسواق المرجعية لخدمات الاتصالات بالجملة والتفصيل الخاضعة للتعديل.
  - ✓ التزامات المشغلين الذين هم في مركز هيمنة على كل سوق من أسواق خدمات الاتصالات بالجملة وبالتفصيل التي لها ارتباط وثيق بالسوق المرجعية التي وجدوا بها في مركز هيمنة .

والفصل **2 مكرر** من الامر **عدد 53** المشار اليه أعلاه المحدد لصفة المشغل المهيمن على كل سوق من الأسواق المرجعية لخدمات الاتصالات

ولقرار الهيئة الوطنية للاتّصالات **عدد 91 بتاريخ 19 أوت 2015** المحدد للمبادئ التوجيهية لتحليل سوق الاتّصالات بعد التشاور والتنسيق مع المشغلين وبقيّة الأطراف المعنية والضابط لمنهجيّة دراسة تحليل السّوق والمتضمنة:

- إجراءات ودوريّة دراسة تحليل السوق،
- الطريقة والقواعد المتّبعة لتحديد الأسواق المرجعيّة الخاضعة للتعديل المسبق،
- طريقة تحديد قائمة المشغلين المهيمنين على سوق خاضعة للتعديل المسبق،
- القائمة الأوّلية للالتزامات المحمولة على المشغلين المهيمنين في كلّ سوق،
- القائمة الأوّلية للأسواق المرجعيّة لخدمات الاتّصالات بالجملة والتفصيل القابلة للتعديل المسبق والتي تضمّنت **21** سوقا مثلما يتبين **من الملحق عدد 1**، والتي سيتمّ تحليلها في دراسة تحليل السوق.

كلفت الهيئة الوطنية للاتصالات مكتب دراسات لإنجاز دراسة تحليل السوق وفقا للمنهجيّة المضبوطة المقسّمة على **ثلاث مراحل** والتي افضت الى ما يلي:

- ✓ **المرحلة الأولى**: تشخيص وضع سوق الاتصالات وتطور مختلف الخدمات.
- ✓ **المرحلة الثانية:** على ضوء دراسة وضع السوق وتبعا لنتائج الاستشارة العمومية حول التقرير الاولي للمرحلة الثانية التي تم اطلاقها في شهر فيفري 2019 قامت الهيئة بإعادة ضبط الأسواق على أساس العرض والطلب وقد افضت نتيجة هذا التبويب الى القائمة المضمنة بالملحق عدد 2.

وتم على ضوء هذا التبويب تحديد الأسواق الخاضعة الى التعديل المسبق وبلغ عددها 8 من مجموع 16 سوقا (الملحق عدد 3)

- ✓ **المرحلة الثالثة:** تحديد قائمة المشغلين المهيمنين في كلّ سوق وضبط الالتزامات المحمولة على كل منهم في السوق الخاضعة للتعديل المسبق.

<u>وخلصت الدراسة الى اعتبار النتائج التالية:</u>

- أن جميع أسواق التفصيل غير خاضعة للتعديل المسبق حيث اثبتت الدراسة المذكورة، وبالاعتماد على المنهجية والمعايير المنصوص عليها بالقرار عـ**91دد** المومإ إليه أعلاه، أن أسواق الاتصالات بالتفصيل للخدمات الصوتية والأنترنات القارّة والجوّالة هي أسواق تنافسية لا يجب أن تخضع للتعديل المسبق
- أن 8 أسواق مرجعية خاضعة للتعديل المسبق تعلقت كلها بأسواق الجملة،

وتتضمن هذه الاستشارة جزءين:

- ✓ **الأول يخص شرح أسباب تحرير سوق التفصيل**
- ✓ **و الثاني مشاريع القرارات الخاصة بالتزامات المشغلين المهيمنين في الأسواق الخاضعة للتعديل**

شرح اسباب تحرير سوق التفصيل

1- <u>التعديل الناجع لأسواق الجملة لتلافي اللجوء لتعديل أسواق التفصيل</u>

أثبتت دراسات المقارنة الدولية ان من أسباب التعديل المسبق لأسواق التفصيل غياب تعديل محكم ومسبق في أسواق الجملة حيث أن أغلب الدول التي قامت بدراسات تحليل السوق لم تخضع أسواق التفصيل للتعديل واخضعت فقط أسواق الجملة للتعديل بما ان ذلك كفيل بضمان منافسة نزيهة على سوق التفصيل و بناء على هذه المقاربات، اعتمدت الدراسة التي قامت بها الهيئة نفس المنهجية المعتمدة عالميا و قامت بدراسة أسواق الجملة بشكل أوّلي، و أثبتت أن الإشكاليات المتعلّقة بالمنافسة في أسواق التفصيل ناتجة في أغلب الحالات عن غياب المنافسة الفعلية في أسواق الجملة المرتبطة ارتباطا وثيقا بأسواق التفصيل، وبالتالي فإن وضع حلول لتجاوز الإشكاليات التي تحول دون وجود منافسة فعّالة في سوق الجملة يؤدّي إلى تقليص أو إلغاء إخضاع أسواق الاتصالات بالتفصيل إلى تعديل مسبق.

2- <u>القواعد المعتمدة لإخضاع سوق للتعديل</u>

طبقا للقواعد المعمول بها دوليا في مجال تحليل السوق والمضمنة بقرار الهيئة عدد 91، فإن إخضاع سوق ما للتعديل المسبق يتطلّب تظافر المعايير الثلاثة التالية:

- ✓ وجود حواجز عالية غير وقتيّة تمنع أيّ منافس جديد من دخول السوق،
- ✓ هيكلة سوق تحول دون التطوّر نحو تنافسية فعليّة فيه،
- ✓ قصور آليات التعديل البعدي المتمثلة في قانون المنافسة عن إيجاد حلول ناجعة لمشاكل المنافسة غير النزيهة داخل السوق.

ولإخضاع أي سوق الى التعديل المسبق يشترط **توفر هذه الشروط الثلاثة مجتمعة**. وحيث ان دراسة تحليل السوق هي دراسة ديناميكية وليست ثابتة، افضت نتائجها الى ما يلي:

3- **دراسة مدى احترام أسواق التفصيل القار والجوال للمعايير الآنف ذكرها**

أ. المعيار الأول

حيث أن وضعية سوق خدمات الاتصالات بالتفصيل القار أو الجوّال لا تمنع أيا من المشغّلين الناشطين حاليا في السوق من تقديم أي صنف من أصناف الخدمات المسداة من قبل بقية منافسيه باعتبار أن جميع المشغلين المذكورين يتمتعون بإجازات تسمح لهم بتوفير جميع خدمات الاتصالات عبر كل التكنولوجيات المتاحة في تاريخ انجاز الدراسة مع إمكانية تطوير الخدمات الخاصة بالهاتف القار بالاعتماد على تسويق عروض بالجملة VULA أو تحيين عروض تقسيم الحلقة المحلية و Bitstream، هذا الى جانب عروض البيع بالجملة التي يقع تسويقها منذ 2016ويتم تحيينها كل ما اقتضى الامر ذلك.

كما تتضمن اجازات كل من المشغلين أوريدو تونس و اورونج تونس للهاتف القار التزامات لتوفير خدمات التفصيل للهاتف القار عبر البنى التحتية الخاصة بهم (الراديوية أو الالياف البصرية) او بعروض الجملة التي يوفرها المشغلون الاخرون بالنسبة للانترنات القارة.

ب. المعيار الثاني

وحيث شهدت هيكلة سوق الجملة والتفصيل على مدى سنوات الدراسة تطوّرا ملحوظا نحو منافسة فعلية بين المشغّلين باعتبار أنهم قد اجتازوا الحواجز العالية خاصة تلك التي تمنع كل مشغّل جديد من دخول السوق ما لم يكن متحصلا على إجازة تشمل جميع خدمات الاتصالات القارة والجوّالة. وسوف نبين فيما يلي تباعا مدى استجابة سوقي خدمات الهاتف القار والجوال لهذا المعيار.

- **فيما يخص خدمات الصوت و الانترنات للهاتف الجوال:**

حيث شهدت سوق الهاتف الجوّال للخدمات الصوتية منذ دخول المشغّل "أورنج تونس" حركية وديناميكية وتطورا في حصص السوق باعتبار انه وخلال مدة الدراسة (2012 -2021) تمكّن المشغّل الجديد من اكتساب حصة سوق تناهز 25 % في موفى سنة 2021، في حين تراجعت حصة المشغّل أوريدو تونس من السوق لتصبح في حدود 42 %بعد ان كانت في حدود 53 %في نفس الفترة، مثلما يتبين من الرسم البياني الموالي:

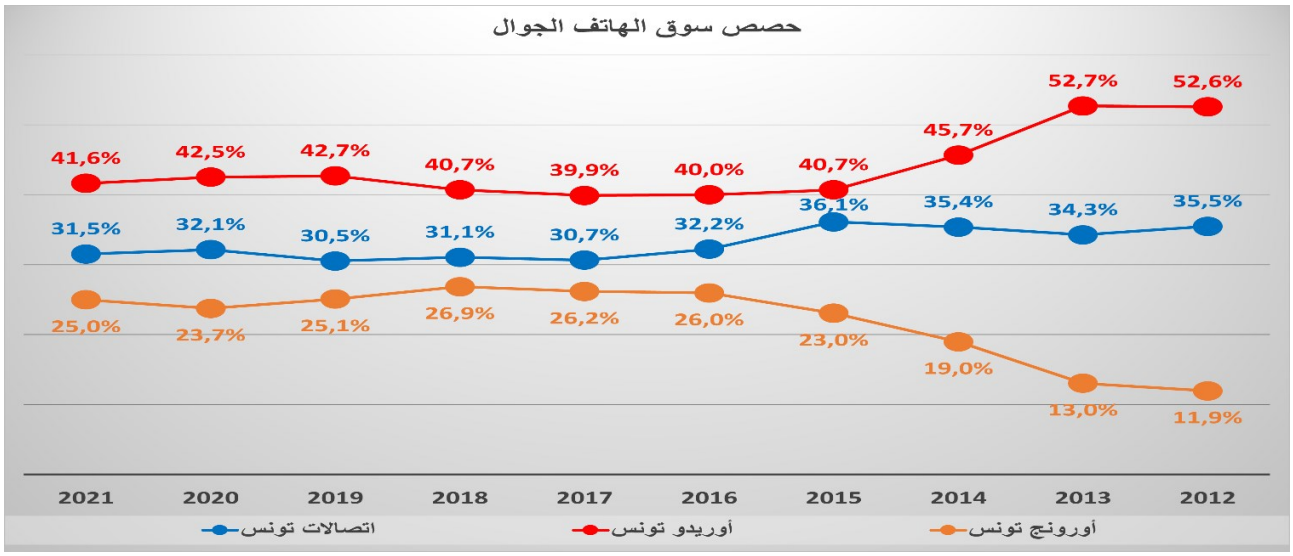

تطورحصص سوق الهاتف الجوال لكل مشغل بالاعتماد على عدد المشتركين

كما ان فتح السوق لدخول مشغلين افتراضيين على غرار المشغل ليكا موبيل يعتبر مؤشرا في اتجاه اذكاء المنافسة في هذه السوق.

وحيث شهدت سوق الانترنات الجوالة منذ ان تم اسناد اخر لزمة للجيل الثالث للمشغل أوريدو سنة 2012 و اسناد لزمة الجيل الرابع لكل المشغلين سنة 2016 ، تطورا ملحوظا وتنافسا محتدا بين المشغلين أفضت الى تقارب في حصص سوق كل منهم في موفى سنة 2021، كما يبين الرسم البياني التالي :

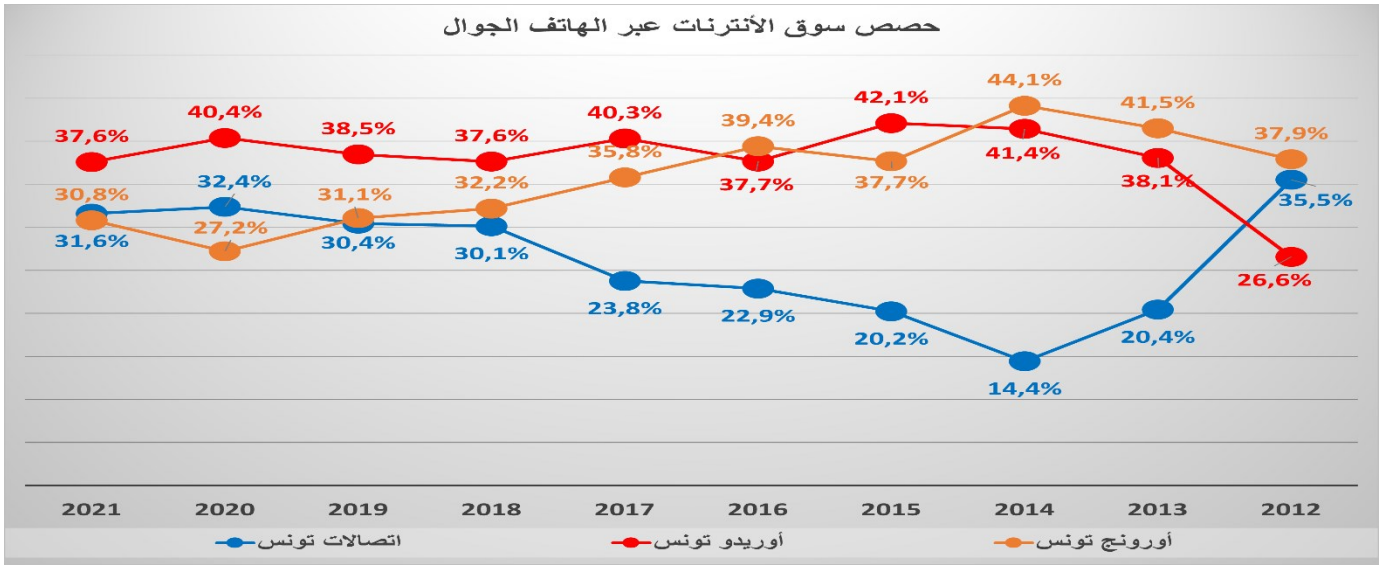

تطورحصص سوق الانترنات عبر الهاتف الجوال لكل مشغل بالاعتماد على عدد المشتركين

وحيث ووفقا للمؤشرات المبينة أعلاه يتضح أن تطور السوق يتم بشكل مستمر في اتجاه تحقيق تقارب في توزيع حصص المشغلين وهو ما يعتبر ظاهرة صحية ومؤشرا على وجود تنافس فعلي في السوق.

وحيث تشهد سوق الخدمات الصوتية والارساليات للهاتف الجوال منافسة شديدة نظرا لوجود ثلاث مشغلي شبكات عمومية ومشغلين افتراضين زيادة على الضغط التنافسي الكبير المسلّط على كلّ المشغلين المشار اليهم سابقا من قبل شركات التطبيقات الفوقية(OTT) على غرار واتساب، ميسنجر... وحيث ان ذلك النوع من الشركات لا يخضع للتعديل ولا لأي إلتزامات كتلك المتعلقة بالأداءات كما انها تتبع أنموذجا اقتصاديا مختلفا عن ذلك المعتمد من قبل مشغلي الشبكات العمومية والمشغلين الافتراضين ضرورة انه يقوم على تقديم الخدمات دون مقابل ومعتمدا في مداخيله على الإشهار وغيرها من الخدمات مثل تحليل وبيع المعطيات لتغطية التكاليف.

وحيث ان ظهور شركات التطبيقات وتوفيرها لخدمات تنافس بصفة مباشرة خدمات المشغلين خاصة تلك المتعلقة بالمكالمات أثر على تطور الحركة الهاتفية ومداخيلها على مستوى وطني والتي شهدت هذه الاخيرة انخفاضا منذ سنة 2013. كما يبينه الرسمين التاليين:

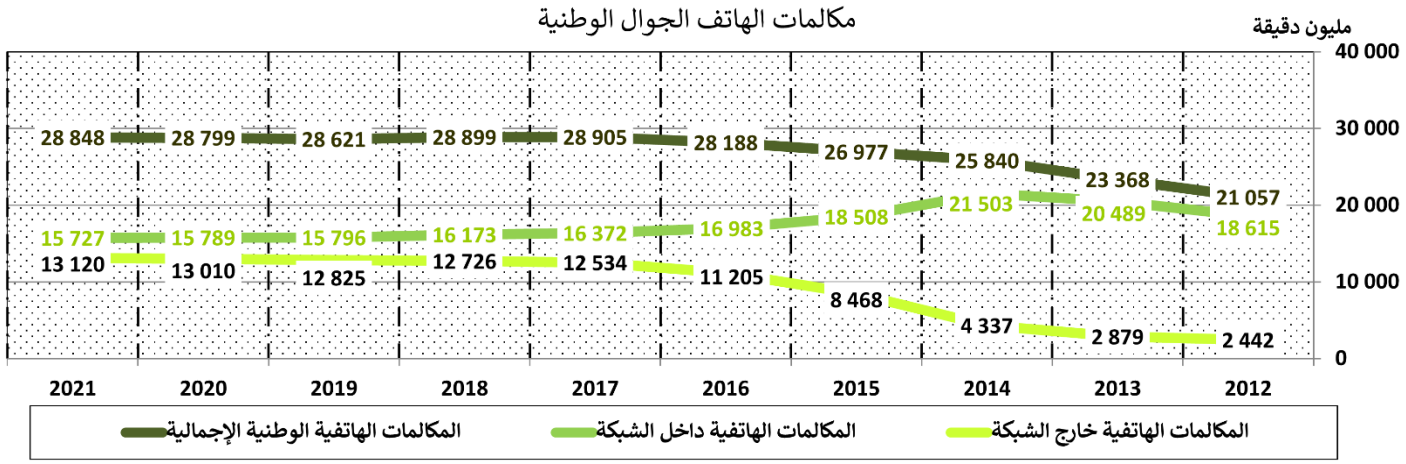

تطورحركة الهاتف الجوال بالدقيقة

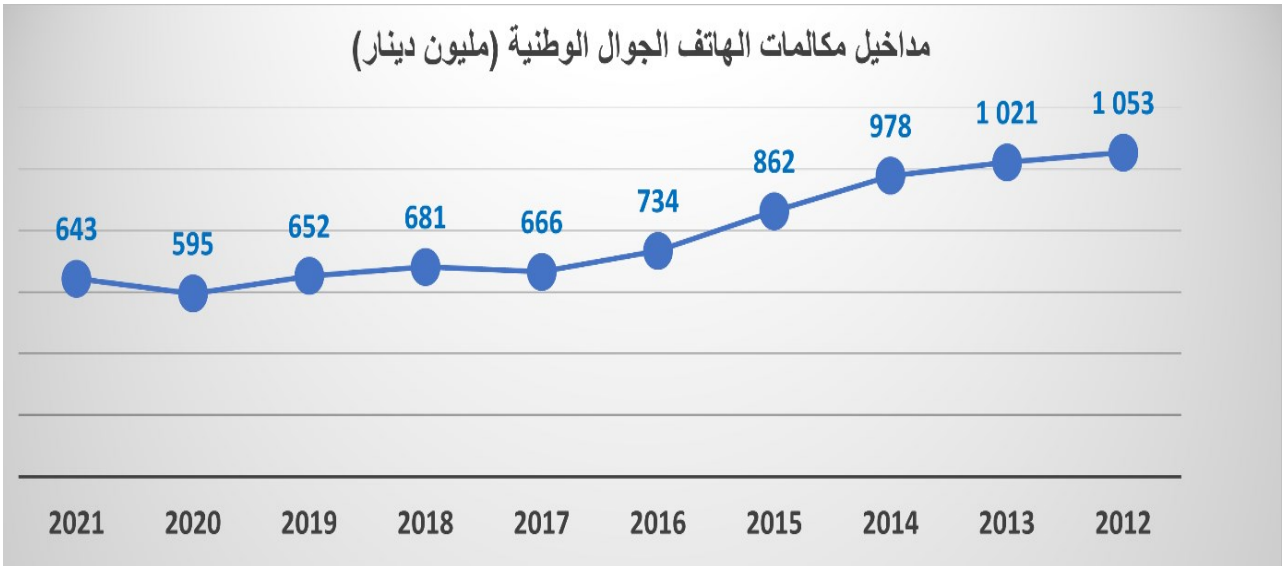

تطورمداخيل مكالمات الهاتف الجوال الوطنية

وعلى خلاف ذلك فقد ارتفعت حركة الانترنات الجوالة لترتفع معها مداخيلها، كما يبينه الرسمين التاليين :

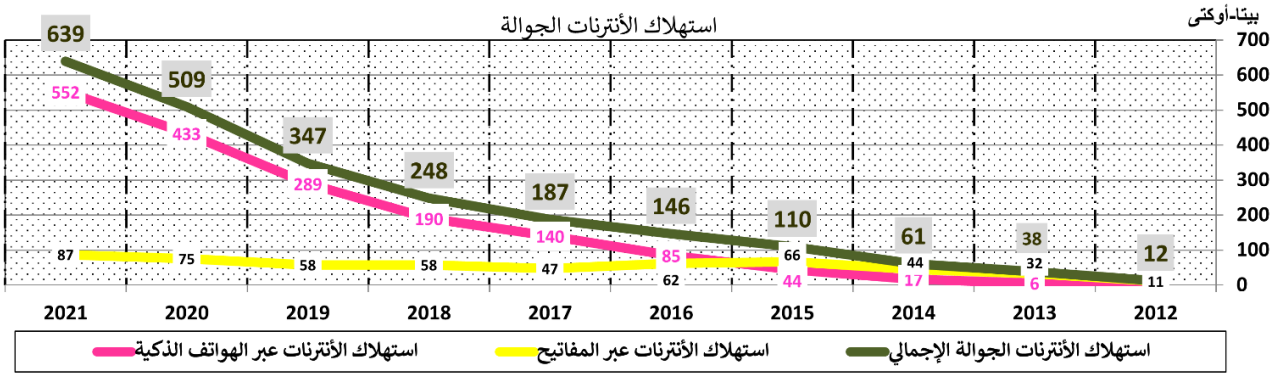

تطور استهلاك الانترنات الجوالة باحتساب البيتا اوكتي

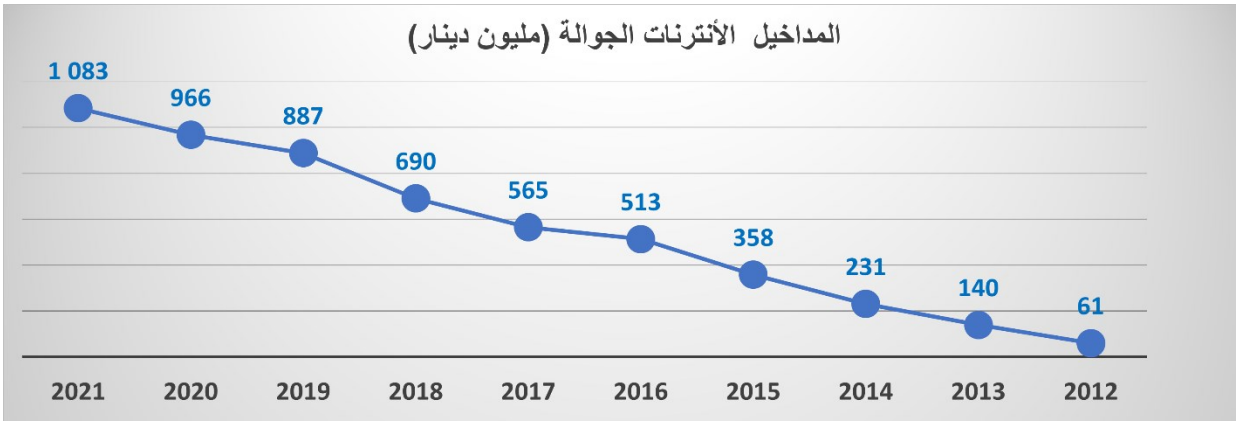

تطور مداخيل الانترنات الجوالة

حيث وانه تطبيقا لأفضل الممارسات الدولية الواردة بتقرير منظمي قطاع الاتصالات بالبلدان الأوروبية (BEREC)حول تطبيقات OTT وكذلك توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات (UIT) فيما يخص علاقة المشغلين بمزودي الخدمات OTT، وجب اخضاع كل الأطراف الى نفس الالتزامات خاصة فيما يخص الخدمات المتشابهة تطبيقا لمبدأ "**نفس الخدمات نفس الالتزامات**". وبما ان شركات التطبيقات OTT لا تخضع لاي تعديل في السوق اضحى من الواجب تبعا لدرجة النضج التي وصل اليها سوق الهاتف الجوال تخفيف أعباء التزامات التعديل المسبق او ازالتها بالنسبة للمشغلين.

وحيث أن عملية حمل الأرقام التي بدأت منذ **ماي 2016** ساهمت بطريقة مباشرة في تنشيط المنافسة بين المشغلين الذين اصبحت جهودهم مركزة أكثر على تنويع الخدمات وتحسين جودتها للمحافظة على مشتركيهم أولا وللظفر بمشتركين جدد ثانيا، كما سهلت اختيار الحريف للمشغل الأفضل وللتنقل بين المشغلين وذلك عبر إلغاء هاجس تغيير الرقم وقد لمس هذا من خلال الإحصائيات التي بينت ان عمليات حمل الأرقام اثرت على حصص السوق لبعض المشغلين حيث فاق عدد الأرقام المحمولة المليون و 900 ألف رقم في موفي **سنة 2021**.

وحيث وضعت الهيئة الوطنية للاتصالات من خلال قرارها **عدد 54** قواعد للمنافسة النزيهة بتحديدها للتعريفات الدنيا لخدمات الاتصال الواجب احترامها لكي تحفظ قيمة السوق كما انها أرست قواعدا لكسر **مفعول النادي الاصطناعي** «effet club artificiel» الذي كان يمثل حاجزا أمام ولوج السوق من قبل المشغلين وذلك عبر فرضها لتعريفات موحدة داخل وخارج الشبكة منذ شهر جانفي **2016**.

وحيث وتبعا لما سبق بيانه فقد اتضح ان سوق الهاتف و الانترنات الجوالة أضحيا سوقين تتوفر فيهما منافسة نزيهة تتجلى عبر تطور حصص السوق لكل مشغل،

فيما يخص الهاتف القار:

حيث يمكن توفير خدمات الهاتف القار (خدمات الصوت والانترنات) عبر مختلف التكنولوجيات سواء كانت سلكية او راديوية (الخطوط اللاسلكية).

وحيث حرصت الهيئة الوطنية للاتصالات على ان ينشر المشغل التاريخي (اتصالات تونس) عروض الجملة في سوق الهاتف القار على اختلاف أنواعها والتي تمكن المنافسين من **ترويج عروض مماثلة لها** والبيع بالتفصيل بأسعار تنافسية ونذكر من ذلك عروض الجملة لتقسيم الحلقة المحلية(dégroupage)، و عرض الجملة Bitstream وخاصة عرض البيع بالجملة xDSL والذي يعتمد على مبدأ عدم التمييز و الشفافية عبر إرساء منظومة أوتوماتكية تمكن مزودي الخدمات من تقديم طلباتهم و الحصول على المعلومات اللازمة الخاصة بالخط كما تضبط مستويات جودة الخدمات المقدمة و تمكن من إرساء منظومة الفوترة الموحدة .

والجدير بالذكر انه ومنذ انطلاق عروض البيع بالجملة xDSLشهد سوق التفصيل للانترنات القارة السلكية تطورا ملحوظا للغاية اذ ان عدد المشتركين في خدمة ADSL ارتفع منذ انطلاق عروض الجملة أي منذ موفى **2016** من **501251** مشترك ليبلغ **976734** مشترك في نهاية **2021**. كما ارتفع عدد المشتركين في خدمة VDSL ليمر من **846** مشترك في موفى **2016** الى **65314 مشترك** في موفى 2021.

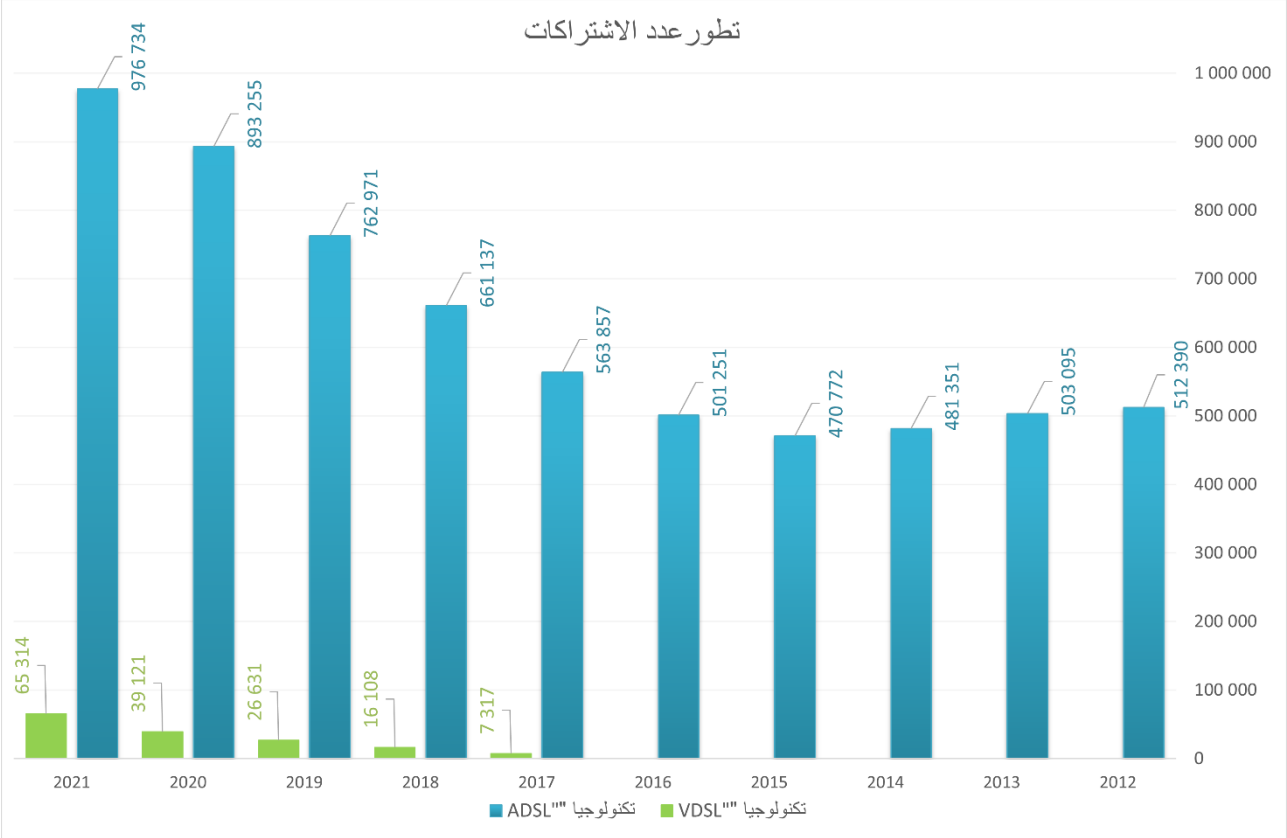

تطور عدد المشتركين في تكنولوجيا ADSL و VDSL

وكما يلاحظ في الرسم البياني التالي، ارتفعت نسبة الكثافة بسوق الهاتف القار لكل مسكن لتمر من **34،6%** في موفي **2012** **لتصل** الى **47،1 %** في موفي **2021** محققة نسبة ارتفاع قدرها **12،5%** عن تلك المدة . كما ارتفعت كثافة الانترنات القارة بصفة ملحوظة بنسبة **24،2%** لتصبح **44،4% في موفى 2021 بعد ان كانت 20،2%** في موفى **2012** .

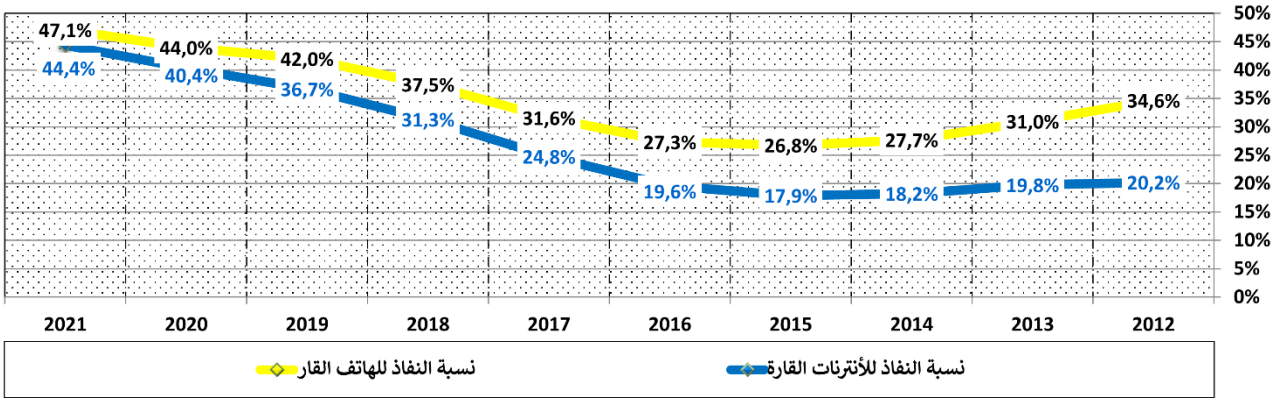

تطورنسبة النفاذ للهاتف القارو الانترنات القارة لكل مسكن

وحيث أضحى في ظل الحياد التكنولوجي وتطور التكنولوجيات من الممكن استعمال مختلف التقنيات لتسويق جميع خدمات الهاتف القار والانترنات القارة سوآء كانت معتمدة على الخطوط السلكية او اللاسلكية.

وقد عرفت السوق التونسية انتعاشة ملحوظة نتيجة لتنوع العروض المقدمة للعموم (ADSL , VDSL, Box data, LTE TDD, FO) ، وكذلك لتسويق عروض راديوية بديلة للعروض السلكية تتضمن باقة تحتوي على خدمتي الأنترنات و الهاتف القار مع تبسيط مسار الحريف باعتماد نظام الشباك الواحد والفوترة الموحدة فضلا عما توفره من مزايا اختزال اجال تقديم الخدمة.

وحيث يلاحظ استنادا على مؤشرات السوق في فترة الدراسة ان تطور حصص سوق الخطوط اللامتوازية للانترنات لكل من أوريدو تونس و أورونج تونس شهدت انخفاضا منذ بداية تسويقهم لعروض" Boxdata "وذلك بالرغم من تسويق عروض البيع بالجملة للخطوط اللامتوازية التي تزامنت مع انطلاق تسويق خدمات LTE TDD ، كما يبينه الجدول التالي:

الأنترنات عبر تكنولوجيا "ADSL"	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اتصالات تونس	1,0%	1,0%	1,0%	1,0%	0,9%	0,9%	0,8%	3,1%	8,5%	12,0%
أوريدو أنترنات	3,9%	4,4%	4,3%	4,5%	4,1%	3,6%	2,9%	2,5%	2,0%	2,0%
أورونج أنترنات	17,1%	16,7%	17,5%	18,2%	15,9%	13,6%	11,7%	10,9%	10,0%	9,1%

وحيث تبعا لنفس المؤشرات فان معدل تطور حصتي المشغّلين أوريدو و أورونج من سوق الهاتف القار المعتمدة على التكنولوجيا الراديوية من الجيل الثالث والرابع وتقنيات-LTE TDD فاق بشكل ملحوظ معدل تطور حصة اتصالات تونس من نفس السوق خلال السنوات الأخيرة والتي تعتمد أساسا على التقنيات السلكية حيث بلغ عدد مشتركي خدمات Box-data **310043** في موفى سنة **2021** في حين كان **52112** في موفى سنة **2012**، كما ان عدد مشتركي خدمات LTE-TDD بلغ **106000** في موفى **2021** بعد ان كان **7529** في تاريخ اطلاق الخدمة سنة 2016.

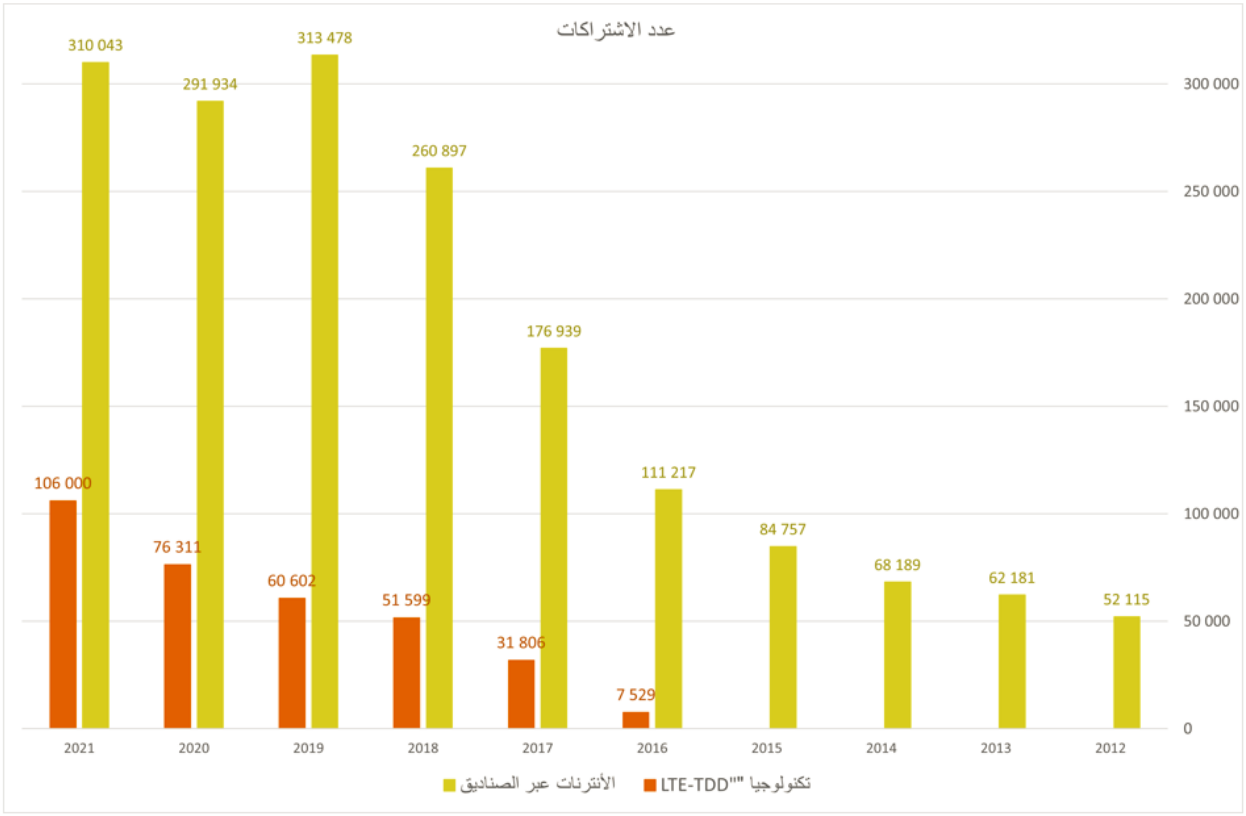

تطور عدد المشتركين في عروض Box Data وLTE TDD

وحيث توفرت للمشتركين عموما سواء كانوا خواصا او شركات أكثر خيارات منذ **2012** للاستجابة لحاجياتهم من خدمات الهاتف القار، ضرورة انه وبالنسبة للشركات فان العروض تتجه خاصة نحو الحلول عبر الألياف البصرية التي يتم توفيرها من قبل كل المشغلين وخاصة المنافسين لاتصالات تونس أورونج تونس و أوريدو تونس الذين أصبحوا أكثر تدخلا ونشاطا في هذا القطاع.

وحيث انه اعتمادا على أفضل الممارسات الدولية وجب تشجيع **الاستثمارفي التكنولوجيات الحديثة الواعدة اللي تمكن من التجديد** خاصة تلك المعتمدة على تقنية **الالياف البصرية** وعدم اخضاعها للتعديل المسبق وذلك لضمان تطور سوقها مع ضرورة وضع **قرارات ملزمة لكل الأطراف لحسن الاستغلال المشترك للبنية التحتية.**

تبعا لم سبق فان سوق الهاتف القار يعتبر سوقا تنافسية بالاعتماد على كل التكنولوجيات المتاحة،

الملخص:

لا تخضع جميع أسواق التفصيل للهاتف والانترنات القارة والجوالة **للتعديل المسبق** ويحق للهيئة الوطنية للاتصالات اصدار قرارات ملزمة للمشغلين تتضمن الشروط الدنيا الواجب احترامها للمحافظة على القيمة و المنافسة النزيهة في هذه الأسواق ويلغى الفصل 3 – أ "تعريفات التفصيل" من الامر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014 وبالأمر الحكومي عدد 912 لسنة 2017 المؤرخ في 14 أوت 2017والمتعلق بالموافقة المسبقة للعروض التجارية.

يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات بهدف ضمان المنافسة المشروعة والنزيهة تعديل هذا القرار إذا ثبت لها بالاعتماد على مراقبة تطور سوق الاتصالات وجود ممارسات مخلة بالمنافسة النزيهة او مساس من قيمة السوق على غرار البيع بالخسارة والدعم المتداخل وغيره.

ابداء الرأي حول تحرير سوق التفصيل

القرارات الخاصة بالتزامات المشغلين المهيمنين في الأسواق الخاضعة للتعديل

تعتبر كل سوق من الأسواق التالية سوقا مرجعية خاضعة للتعديل المسبق:

السوق عدد 1 (M1)	سوق انهاء كل من المكالمات والارساليات القصيرة على كل شبكة للهاتف الجوال الرقمي بصفة فردية	**Terminaison** d'appel (vocal et SMS) sur réseaux **mobile**s individuels
السوق عدد2 (M1b)	سوق الجملة للإرساليات القصيرة ذات المحتوى	Fourniture en gros de **SMS de contenu**
السوق عدد 3 (M2)	سوق توفير خدمات النفاذ بالجملة إلى البنية التحتية الراديوية غير المفعلة لشبكة الهاتف الجوال الرقمي	Fourniture en gros d'accès à l'**infrastructure passive** radio de réseau **mobile**
السوق عدد 4 (M3)	**سوق** توفير خدمات النفاذ بالجملة إلى البنية التحتية الراديوية المفعلة لشبكة الهاتف الجوال الرقمي	Fourniture en gros **d'accès à l'infrastructure active** radio de réseau **mobile** (quelles que soient les technologies).
السوق عدد5 (F1)	سوق انهاء المكالمات على كل شبكة للهاتف القار بصفة فردية	**Terminaison** d'appel sur réseaux publics **fixe**s individuels
السوق عدد6 (F2)	سوق الجملة لتوفير خدمات النفاذ المحلي المادي او الافتراضي للبنية التحتية للحلقة المحلية السلكية	Fourniture en gros d'**accès local**, physique ou virtuel, à l'infrastructure de la boucle locale **filaire**
السوق عدد7 (F3)	سوق الجملة لتوفير خدمات النفاذ المركزي للبنية التحتية الخاصة بالحلقة المحلية السلكية	Fourniture en gros d'**accès central** à l'infrastructure de la boucle locale **filaire**
السوق عدد8 (F4)	سوق الجملة لتوفير خدمات الجزء الطرفي (النهائي) للوصلات المؤجرة	Fourniture en gros de **segment terminal** de liaison louée

1. مشروع القرار عدد 1 : سوق انهاء كل من المكالمات والارساليات القصيرة على كل شبكة للهاتف الجوال الرقمي بصفة فردية

1.1 تخضع سوق انهاء كل من المكالمات الهاتفية والإرساليات القصيرة للهاتف الجوال للتعديل المسبق من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات

2.1 يعتبر كل مشغل للشبكات العمومية للهاتف الجوال مشغلا مهيمنا على سوق انهاء المكالمات والارساليات القصيرة فيما يتعلق بشبكته

3.1 يخضع كل مشغل من مشغلي الهاتف الجوال للالتزامات التالية بخصوص سوق انهاء كل من المكالمات الهاتفية والارساليات القصيرة للهاتف الجوال والمتمثلة في:

- **التقيد بالشفافية**: وجوب نشر عرض مرجعي يضبط الشروط التقنية والمالية لخدمة انهاء الارساليات القصيرة والمكالمات على شبكة الهاتف الجوال الرقمي وذلك بنشر خصائص الشبكة وأساليب وشروط تقديم الخدمات.
- **عدم التمييز**: المساواة في التعامل مع المكالمات الواردة من شبكة المشغل المعني بأنهاء المكالمة او من شبكات بقية المشغلين.

- **مسك محاسبة تحليلية**: تمكّن من التمييز بين كل شبكة وكل خدمة ومد الهيئة سنويا بها. وتخضع القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية إلى عملية تدقيق يجريها سنويا مكتب مستقلّ يتمّ تعيينه من قبل الهيئة الوطنية للإتصالات ويتحمّل مشغل الشبكات العمومية للإتصالات جميع المصاريف المتعلّقة بعملية التدقيق
- **مر اقبة التعريفات**: تقوم الهيئة بمراقبة التعريفات سواء بتحديد التعريفة القصوى أو بالرقابة الفردية على التعريفة، بما في ذلك الإلتزامات المتعلقة بتوجيه التعريفات نحو التكلفة

وتضبط تفاصيل هاته الالتزامات صلب قرارات فردية للهيئة الوطنية للاتصالات

يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات وبهدف فرض منافسة نزيهة اضافة التزامات أخرى غير تلك المذكورة أعلاه شريطة أن تكون معللة ومحترمة لمبادئ التناسب والتلاؤم ويتم اعلام المشغلين مسبقا بها .

الملاحظات حول مشروع القرار عدد1

2. مشروع القرار عدد2 : سوق الجملة للإرساليات القصيرة ذات المحتوى

1.2 يخضع سوق الارساليات ذات المحتوى للتعديل المسبق من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات

2.2 يعتبر كل مشغل للشبكات العمومية للهاتف الجوال مشغلا مهيمنا على سوق الارساليات ذات المحتوى على شبكته

3.2 يخضع كل مشغل من مشغلي الهاتف الجوال للالتزامات المحمولة عليهم سابقا بخصوص سوق انهاء المكالمات الهاتفية والارساليات القصيرة للهاتف الجوال والمتمثلة في:

- **التقيد بالشفافية**: وجوب نشر عرض مرجعي يضبط الشروط التقنية والمالية لخدمة انهاء الارساليات القصيرة والمكالمات على شبكة الهاتف الجوال الرقمي وذلك بنشر خصائص الشبكة وأساليب وشروط تقديم الخدمات،
- **عدم التمييز**: المساواة في التعامل بين الحرفاء الخارجيين وخدمات التفصيل لمشغل الشبكات.
- **مسك محاسبة تحليلية**: تمكّن من التمييز بين كل شبكة وكل خدمة ومد الهيئة سنويا بها. وتخضع القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية إلى عملية تدقيق يجريها سنويا مكتب مستقلّ يتمّ تعيينه من قبل الهيئة الوطنية للإتصالات ويتحمّل مشغل الشبكات العمومية للإتصالات جميع المصاريف المتعلّقة بعملية التدقيق
- **مر اقبة التعريفات**: تقوم الهيئة بمراقبة التعريفات سواء بتحديد التعريفة القصوى أو بالرقابة الفردية على التعريفة، بما في ذلك الإلتزامات المتعلقة بتوجيه التعريفات نحو التكلفة

وتضبط تفاصيل هاته الالتزامات صلب قرارات فردية للهيئة الوطنية للاتصالات

يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات وبهدف فرض منافسة نزيهة اضافة التزامات أخرى غير تلك المذكورة أعلاه شريطة أن تكون معللة ومحترمة لمبادئ التناسب والتلاؤم ويتم اعلام المشغلين مسبقا بها .

الملاحظات حول مشروع القرار عدد2

3. مشروع القرار عدد 3: سوق توفير خدمات النفاذ بالجملة إلى البنية التحتية الراديوية غير المفعلة لشبكة الهاتف الجوال الرقمي

1.3 يخضع سوق خدمات النفاذ بالجملة إلى البنية التحتية الراديوية غير المفعلة لشبكة الهاتف الجوال الرقمي للتعديل المسبق من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات.

2.3 يعتبر كل مشغل للشبكات العمومية للهاتف الجوال مشغلا مهيمنا على سوق خدمات النفاذ بالجملة إلى البنية التحتية الراديوية غير المفعلة على شبكته للهاتف الجوال الرقمي.

3.3 يخضع كل مشغل من مشغلي الهاتف الجوال الرقمي في سوق خدمات النفاذ بالجملة إلى البنية التحتية الراديوية غير المفعلة على شبكته للهاتف الجوال الرقمي للالتزامات التالية:

- **الاستجابة لطلبات النفاذ**: الالتزام بالاستجابة للطلبات المعقولة للنفاذ
- **التقيد بالشفافية**: وجوب نشر عرض مرجعي يضبط الشروط التقنية والمالية لخدمات النفاذ بالجملة إلى البنية التحتية الراديوية غير المفعلة على شبكته للهاتف الجوال الرقمي وذلك بنشر خصائص الشبكة وأساليب وشروط تقديم الخدمات،
- **عدم التمييز**: المساواة في التعامل بين الحرفاء الخارجيين وخدمات التفصيل لمشغل الشبكات.
- **مسك محاسبة تحليلية**: تمكّن من التمييز بين كل شبكة وكل خدمة ومد الهيئة سنويا بها. وتخضع القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية إلى عملية تدقيق يجريها سنويا مكتب مستقلّ يتمّ تعيينه من قبل الهيئة الوطنية للإتصالات ويتحمّل مشغل الشبكات العمومية للإتصالات جميع المصاريف المتعلّقة بعملية التدقيق
- **مر اقبة التعريفات**: تقوم الهيئة بمراقبة التعريفات سواء بتحديد التعريفة القصوى أو بالرقابة الفردية على التعريفة، بما في ذلك الإلتزامات المتعلقة بتوجيه التعريفات نحو التكلفة

وتضبط تفاصيل هاته الالتزامات صلب قرارات فردية للهيئة الوطنية للاتصالات

يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات وبهدف فرض منافسة نزيهة اضافة التزامات أخرى غير تلك المذكورة أعلاه شريطة أن تكون معللة ومحترمة لمبادئ التناسب والتلاؤم ويتم اعلام المشغلين مسبقا بها .

الملاحظات حول مشروع القرار عدد3

4. مشروع القرار عدد 4 : سوق توفير خدمات النفاذ بالجملة إلى البنية التحتية الراديوية المفعلة لشبكة الهاتف الجوال الرقمي

1.4 يخضع سوق خدمات النفاذ بالجملة إلى البنية التحتية الراديوية المفعلة لشبكة الهاتف الجوال الرقمي للتعديل المسبق من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات.

2.4 يعتبر كل مشغل للشبكات العمومية للهاتف الجوال مشغلا مهيمنا على سوق خدمات النفاذ بالجملة إلى البنية التحتية الراديوية المفعلة لشبكة الهاتف الجوال الرقمي

3.4 يخضع كل مشغل من مشغلي الهاتف الجوال الرقمي في سوق خدمات النفاذ بالجملة إلى البنية التحتية الراديوية المفعلة على شبكته للهاتف الجوال الرقمي للالتزامات التالية :

- **الاستجابة لطلبات النفاذ**: الالتزام بالاستجابة للطلبات المعقولة للنفاذ
- **التقيد بالشفافية**: وجوب نشر عرض مرجعي يضبط الشروط التقنية والمالية خدمات النفاذ بالجملة إلى البنية التحتية الراديوية المفعلة على شبكته للهاتف الجوال الرقمي وذلك بنشر خصائص الشبكة وأساليب وشروط تقديم الخدمات،
- **عدم التمييز**: المساواة في التعامل بين الحرفاء الخارجيين وخدمات التفصيل لمشغل الشبكات.
- **مسك محاسبة تحليلية**: تمكّن من التمييز بين كل شبكة وكل خدمة ومد الهيئة سنويا بها. وتخضع القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية إلى عملية تدقيق يجريها سنويا مكتب مستقلّ يتمّ تعيينه من قبل الهيئة الوطنية للإتصالات ويتحمّل مشغل الشبكات العمومية للإتصالات جميع المصاريف المتعلّقة بعملية التدقيق
- **مر اقبة التعريفات**: تقوم الهيئة بمراقبة التعريفات سواء بتحديد التعريفة القصوى أو بالرقابة الفردية على التعريفة، بما في ذلك الإلتزامات المتعلقة بتوجيه التعريفات نحو التكلفة

وتضبط تفاصيل هاته الالتزامات صلب قرارات فردية للهيئة الوطنية للاتصالات

يمكـن للهيئـة الوطنيـة للاتصـالات وبهـدف فـرض منافسـة نزيهـة اضـافة التزامـات أخـرى غيـر تلـك المـذكورة أعـلاه شـريطة أن تكون معللة ومحترمة لمبادئ التناسب والتلاؤم ويتم اعلام المشغلين مسبقا بها .

الملاحظات حول مشروع القرارعدد4

5. مشروع القرار عدد 5 : سوق انهاء المكالمات على كل شبكة للهاتف القاربصفة فردية

1.5 تخضع سوق انهاء المكالمات للهاتف القار للتعديل المسبق من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات

2.5 يعتبر كل مشغل للشبكات العمومية للهاتف القار مشغلا مهيمنا على سوق انهاء المكالمات للهاتف القار فيما يتعلق بشبكته

3.5 يخضع كل مشغل من مشغلي الهاتف القار للالتزامات التالية بخصوص سوق انهاء المكالمات الهاتفية المتمثلة في:

- **التقيد بالشفافية**: وجوب نشر عرض مرجعي يضبط الشروط التقنية والمالية لخدمة انهاء المكالمات على شبكة الهاتف القار وذلك بنشر خصائص الشبكة وأساليب وشروط تقديم الخدمات، وتحتفظ الهيئة بحق تحديد هذه التعريفات لضمان منافسة نزيهة بين المشغلين.
- **عدم التمييز**: المساواة في التعامل بين الحرفاء الخارجيين وخدمات التفصيل لمشغل الشبكات.
- **مسك محاسبة تحليلية**: تمكّن من التمييز بين كل شبكة وكل خدمة ومد الهيئة سنويا بها. وتخضع القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية إلى عملية تدقيق يجريها سنويا مكتب مستقلّ يتمّ تعيينه من قبل الهيئة الوطنية للإتصالات ويتحمّل مشغل الشبكات العمومية للإتصالات جميع المصاريف المتعلّقة بعملية التدقيق
- **مر اقبة التعريفات**: تقوم الهيئة بمراقبة التعريفات سواء بتحديد التعريفة القصوى أو بالرقابة الفردية على التعريفة، بما في ذلك الإلتزامات المتعلقة بتوجيه التعريفات نحو التكلفة

وتضبط تفاصيل هاته الالتزامات صلب قرارات فردية للهيئة الوطنية للاتصالات

يمكـن للهيئـة الوطنيـة للاتصـالات وبهـدف فـرض منافسـة نزيهـة اضـافة التزامـات أخـرى غيـر تلـك المـذكورة أعـلاه شـريطة أن تكون معللة ومحترمة لمبادئ التناسب والتلاؤم ويتم اعلام المشغلين مسبقا بها .

.

الملاحظات حول مشروع القرارعدد5

6. مشروع القرار عدد 6 : سوق الجملة لتوفير خدمات النفاذ المحلي المادي او الافتراضي للبنية التحتية للحلقة المحلية السلكية

افضت الدراسة الى اعتبار ان سوق الجملة لتوفير خدمات النفاذ المحلي المادي والافتراضي للبنية التحتية للحلقة المحلية السلكية النحاسية (النفاذ المادي والافتراضي (VULA) للحلقة المحلية)) والنفاذ للبنية التحتية المستقبلة ((génie civil)، **سوقا مرجعية خاضعة للتعديل.**

وحيث أن السوق في **الجزء الخاص بتوفير خدمات النفاذ المحلي للبنية التحتية للحلقة المحلية السلكية للألياف البصرية** لا يزال في طور النمو ويمثل تقنية تعتبر الى حد ما جديدة من الصعب التنبؤ بظروف العرض والطلب التي سترافقها فضلا عن إمكانية توفير نفس الخدمة من قبل كل المشغلين، و ان المبدأ هو عدم تقييد التجديد والابتكار لتشجيع المنافسة، **فان هذا الجزء من السوق لن يقع اخضاعه للتعديل المسبق** .

وحيث ان كل من المشغلين الثلاثة يمتلك شبكة نقل في المناطق الحضرية وبين المدن على المستوى الوطني تمكنهم من توفير نفاذ مفعل أو غير مفعل إلى البنية التحتية السابقة للحلقة المحلية كما تمتلك مرافق اقتصادية اخرى من خارج قطاع الاتصالات عل غرار شركة تونس للطرقات السيارة والشركة التونسية للسكك الحديدية والشركة التونسية للكهرباء و الغاز والديوان الوطني للإرسال الإذاعي و التلفزي بنية تحتية تمكنهم من توفير النفاذ غير المفعل،

وحيث أن خدمات النفاذ بالجملة الى البنية التحتية القارة السابقة للحلقة المحلية في جزئيه الخاصين بالنفاذ غير المفعل لكل من القنوات والألياف غير المفعلة fourreaux, alvéoles, et à la fibre noire في الجزء السابق للحلقة المحلية ؛ والنفاذ المفعل في الجزء الخاص بالخطوط المؤجرة في المناطق الحضرية أو بين المدن يتم توفيرها من قبل المشغلين الثلاثة و من قبل مشغل البنية التحتية و من قبل المرافقين العموميين على غرار شركة تونس للطرقات السيارة والشركة التونسية للسكك الحديدية و الشركة التونسية للكهرباء و الغاز و الديوان الوطني للإرسال الإذاعي و التلفزي **فان هذا السوق لا يقع اخضاعه للتعديل المسبق** .

وحيث انه ويهدف تعزيز الربط بشبكة التدفق العالي جدا من خلال تكنولوجيا الألياف البصرية في جميع أنحاء التراب التونسي وذلك في ظل ظروف اقتصادية وتقنية فعالة مع ضمان التخفيض من التكاليف المرتبطة بإنشاء هذه الشبكات والحرص على تجانس الهياكل(architecture) وطرق الربط، وجب على الهيئة الوطنية للاتصالات ضمان الاستعمال المشترك (mutualisation) للبنية التحتية للألياف البصرية بطريقة موضوعية وشفافة وغير تمييزية مما يسمح بتعزيز الاستثمارات والابتكارات الفعالة وضمان التجانس (cohérence) في عمليات التركيز (déploiement)و التناغم في المناطق التي يقع فيها توفير الخدمات,

وحيث و تبعا لما سبق ، وفق ماورد بالاستشارة الوطنية حول "شروط النفاذ والقواعد العامة للاستعمال المشترك للألياف البصرية" التي قامت بها الهيئة الوطنية للاتصالات، يخضع كل المشغلين وهم اتصالات تونس، اوريدو تونس، اورونج تونس و level4 لنفس الالتزامات في سوق الجملة لتوفير خدمات النفاذ و الاستعمال المشترك للبنية التحتية للألياف البصرية ; **و تضبط هاته الالتزامات لاحقًا في قرار للهيئة الوطنية للاتصالات يحدد شروط النفاذ والقواعد العامة للاستعمال المشترك للألياف البصرية السابق في الشبكة للحلقة المحلية**.

1.6 يخضع سوق الجملة لتوفير خدمات النفاذ المحلي المادي والافتراضي للبنية التحتية للحلقة المحلية السلكية النحاسية (النفاذ المادي والافتراضي (VULA) للحلقة المحلية)) و النفاذ للبنية التحتية المستقبلة ((génie civil) للتعديل المسبق من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات،

2.6 يعتبر المشغل اتصالات تونس مهيمنا على كل أجزاء سوق الجملة لتوفير خدمات النفاذ المحلي المادي والافتراضي للبنية التحتية للحلقة المحلية السلكية النحاسية (بالنفاذ المادي أو الافتراضي (VULA))) والنفاذ للبنية التحتية المستقبلة ((génie civil)،

3.6 يخضع المشغل اتصالات تونس في هذه السوق للالتزامات التالية:

- **الاستجابة لطلبات النفاذ**: الالتزام بالاستجابة للطلبات المعقولة للنفاذ
- **التقيد بالشفافية**: وجوب نشر عرض مرجعي يضبط الشروط التقنية والمالية للخدمة وذلك بنشر خصائص الشبكة وأساليب وشروط تقديم الخدمات، بعنوان:
  - النفاذ المادي للبنية التحتية للحلقة المحلية والبنية التحتية للحلقة الفرعية المحلية (أي تقسيم الحلقة المحلية)
  - النفاذ الافتراضي للبنية التحتية النحاسية للحلقة المحلية (مثل فك الحزام الافتراضي أو VULA)؛
  - النفاذ للبنية التحتية المستقبلة ((génie civil)في الحلقة المحلية ،
- **مسك محاسبة:** تمكّن من التمييز بين كل شبكة وكل خدمة ومد الهيئة سنويا بها. وتخضع القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية إلى عملية تدقيق يجريها سنويا مكتب مستقلّ يتمّ تعيينه من قبل الهيئة الوطنية للإتصالات ويتحمّل مشغل الشبكات العمومية للإتصالات جميع المصاريف المتعلّقة بعملية التدقيق
- **عدم التمييز**: المساواة في التعامل بين الحرفاء الخارجيين وخدمات التفصيل لمشغل الشبكات.
- **مر اقبة التعريفات**: تقوم الهيئة بمراقبة التعريفات سواء بتحديد التعريفة القصوى أو بالرقابة الفردية على التعريفة، بما في ذلك الإلتزامات المتعلقة بتوجيه التعريفات نحو التكلفة واخضاعها لاختبار التكرار الاقتصادي (réplicabilité économique)

وتضبط تفاصيل هاته الالتزامات صلب قرارات فردية للهيئة الوطنية للاتصالات

يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات وبهدف فرض منافسة نزيهة اضافة التزامات أخرى غير تلك المذكورة أعلاه شريطة أن تكون معللة ومحترمة لمبادئ التناسب والتلاؤم ويتم اعلام المشغلين مسبقا بها .

4.6 يخضع كل مشغلي الشبكات العمومية للإتصالات ومشغل البنية التحتية في سوق توفير خدمات النفاذ المحلي للبنية التحتية للحلقة المحلية السلكية للألياف البصرية لكل الالتزامات المذكورة في الفصل الخامس

5.6 يخضع كل المشغلين ومشغل البنية التحتية الى التزام مسك محاسبة تحليلية تمكّن من التمييز بين كل شبكة وكل خدمة ومد الهيئة الوطنية للاتصالات بها سنويا

7.6 يخضع كل مشغلي الشبكات العمومية للإتصالات ومشغل البنية التحتية و والمرافق العمومية على غرار (شركة تونس للطرقات السيارة والشركة التونسية للسكك الحديدية والشركة التونسية للكهرباء و الغاز و الديوان الوطني للإرسال الإذاعي و التلفزي), في سوق خدمات النفاذ بالجملة الى البنية التحتية القارة السابقة للحلقة المحلية في جزئيه الخاصين بالنفاذ الغير المفعل للقنوات والألياف الداكنة (fourreaux, alvéoles, et à la fibre noire) والنفاذ المفعل في جزء الخاص بالخطوط المؤجرة في المناطق الحضرية أو بين المدن للالتزامات التي سيقع ضبطها في قرار فردي للهيئة الوطنية للاتصالات يحدد شروط النفاذ والقواعد العامة للاستعمال المشترك للألياف البصرية السابق للحلقة المحلية.

الملاحظات حول مشروع القرار عدد6

7. مشروع القرار عدد 7 : سوق الجملة لتوفير خدمات النفاذ المركزي للبنية التحتية الخاصة بالحلقة المحلية السلكية

أفضت الدراسة الى اعتبار ان سوق الجملة لتوفير خدمات النفاذ المركزي للبنية التحتية الخاصة بالحلقة المحلية السلكية وهي السوق التي توفر بالجملة النفاذ المفعل للإنترنات القارة عبر Bitstream (التجميع على مستوى وطني و جهوي) و اعادة البيع revente ، سوقا مرجعية خاضعة للتعديل.

و حيث انه يمكن تقسيم هذه السوق الى سوق توفير النفاذ المركزي بالجملة عبر على الخطوط النحاسية (أي الخطوط xDSL) والنفاذ المركزي إلى الألياف البصرية (أي النفاذ FTTH),

وحيث تبعا للتحاليل التي قام بها مكتب الدراسات المكلف من قبل الهيئة **تبين ان الالتزامات المحمولة على عاتق المشغل التاريخي تقتصر على الجزء الخاص بالخطوط النحاسية** فيما يخص النفاذ المفعل للإنترنات القارة عبر تقنية Bitstream (التجميع على مستوى وطني و جهوي) و اعادة البيع revente،

ضرورة أن الجزء الخاص بتوفير الوصول المركزي إلى الألياف البصرية لا يزال في طور النمو ويمثل تقنية تعتبر الى حد ما جديدة من الصعب التنبؤ بظروف العرض والطلب التي سترافقها فضلا عن وجود فاعلين اخرين يقومون بتوفير نفس الخدمة، وان المبدأ هو عدم تقييد التجديد والابتكار لتشجيع المنافسة،

1.7 يخضع سوق الجملة لتوفير خدمات النفاذ المركزي للبنية التحتية للحلقة المحلية السلكية في جزءيه الخاصين بتوفير النفاذ المفعل للإنترنات القارة عبر "Bitstream " (التجميع على المستوى الوطني و الجهوي) و اعادة البيع "revente " بالجملة لخدمات الانترنات القارة ذات السعة العالية المفعلة عبر الخطوط النحاسية للتعديل المسبق من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات،

2.7 يعتبر المشغل اتصالات تونس مهيمنا على سوق الجملة لتوفير خدمات النفاذ المركزي للبنية التحتية للحلقة المحلية السلكية عبر الخطوط النحاسية، فيما يخص النفاذ المفعل للإنترنات القارة عبر " Bitstream " (التجميع على مستوى وطني و جهوي) و اعادة البيع "revente " بالجملة لخدمات الانترنات القارة ذات السعة العالية المفعلة ،

3.7 يخضع المشغل اتصالات تونس في سوق الجملة لتوفير خدمة النفاذ المركزي للبنية التحتية للحلقة المحلية السلكية عبر الخطوط النحاسية، للالتزامات التالية:

- **الاستجابة لطلبات النفاذ**: الالتزام بالاستجابة للطلبات المعقولة للنفاذ وتوفير خدمة النفاذ المفعل للإنترنات القارة عبر Bitstream لكل المشغلين المنافسين ومزودي خدمات الأنترانت على:
  - مستوى وطني على الأقل في نقطتي تسليم
  - مستوي جهوي على العديد من النقاط
- **التقيد بالشفافية**: وجوب نشر عرض مرجعي يضبط الشروط التقنية والمالية للخدمة وذلك بنشر خصائص الشبكة وأساليب وشروط تقديم الخدمات، بعنوان:
  - النفاذ المفعل للإنترنات القارة عبر تقنية " Bitstream "(التجميع على مستوى وطني و جهوي)
  - إعادة البيع"revente "
- **مسك محاسبة:** تمكّن من التمييز بين كل شبكة وكل خدمة ومد الهيئة سنويا بها. وتخضع القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية إلى عملية تدقيق يجريها سنويا مكتب مستقلّ يتمّ تعيينه من قبل الهيئة الوطنية للإتصالات ويتحمّل مشغل الشبكات العمومية للإتصالات جميع المصاريف المتعلّقة بعملية التدقيق
- **عدم التمييز**: المساواة في التعامل بين الحرفاء الخارجيين وخدمات التفصيل لمشغل الشبكات
- تقوم الهيئة بمراقبة **تعريفات الجملة**: مراقبة التعريفات سواء تحديد التعريفة القصوى أو بالرقابة الفردية على التعريفة، بما في ذلك:
  - توجيهها نحو التكلفة واخضاعها لاختبار التكرار الاقتصادي (réplicabilité économique) بالنسبة النفاذ المفعل للإنترنات القارة عبر Bitstream .
  - تطبيق طريقة « Retail Minus » (تعرفة التفصيل ناقص نسبة تكلفة التسويق) بالنسبة لعروض اعادة البيع "Revente"

وتضبط تفاصيل هاته الالتزامات صلب قرارات فردية للهيئة الوطنية للاتصالات

يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات إضافة التزامات أخرى غير تلك المذكورة أعلاه شريطة أن تكون معللة ومحترمة لمبادئ التناسب والتلاؤم وبهدف فرض منافسة نزيهة ويتم اعلام المشغلين مسبقا بها.

4.7 باستثناء الاحكام المتعلقة بمراقبة التعريفات يخضع كل المشغلين ومزودي الخدمات بالجملة في سوق التوفير بالجملة للنفاذ المركزي إلى الألياف البصرية الى كل الالتزامات الانف ذكرها.

الملاحظات حول مشروع القرارعدد7

8. مشروع القرارعدد 8 : سوق الجملة لتوفيرخدمات الجزء الطرفي (النهائي) للوصلات المؤجرة

1.8 يخضع سوق الجملة لتوفير خدمات الجزء الطرفي (النهائي) للوصلات المؤجرة، للتعديل المسبق من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات،

2.8 يعتبر المشغل اتصالات تونس مهيمنا على سوق الجملة لتوفير خدمات الجزء الطرفي (النهائي) للوصلات المؤجرة

3.8 يخضع المشغل اتصالات تونس في سوق توفير خدمات الجزء الطرفي (النهائي) للوصلات المؤجرة، للالتزامات التالية:

- **التقيد بالشفافية**: وجوب نشر عرض مرجعي يضبط الشروط التقنية والمالية لخدمة انهاء الارساليات القصيرة والمكالمات على شبكة الهاتف الجوال الرقمي وذلك بنشر خصائص الشبكة وأساليب وشروط تقديم الخدمات،
- **عدم التمييز**: المساواة في التعامل بين الحرفاء الخارجيين وخدمات التفصيل لمشغل الشبكات.
- **مسك محاسبة تحليلية**: تمكّن من التمييز بين كل شبكة وكل خدمة ومد الهيئة سنويا بها. وتخضع القوائم التأليفية الناتجة عن المحاسبة التحليلية إلى عملية تدقيق يجريها سنويا مكتب مستقلّ يتمّ تعيينه من قبل الهيئة الوطنية للإتصالات ويتحمّل مشغل الشبكات العمومية للإتصالات جميع المصاريف المتعلّقة بعملية التدقيق
- **مر اقبة التعريفات**: تقوم الهيئة بمراقبة التعريفات سواء بتحديد التعريفة القصوى أو بالرقابة الفردية على التعريفة، بما في ذلك الإلتزامات المتعلقة بتوجيه التعريفات نحو التكلفة

وتضبط تفاصيل هاته الالتزامات صلب قرارات فردية للهيئة الوطنية للاتصالات

يمكن للهيئة الوطنية للاتصالات وبهدف فرض منافسة نزيهة اضافة التزامات أخرى غير تلك المذكورة أعلاه شريطة أن تكون معللة ومحترمة لمبادئ التناسب والتلاؤم ويتم اعلام المشغلين مسبقا بها .

4,8 باستثناء الاحكام المتعلقة بمراقبة التعريفات يخضع كل المشغلين في سوق توفير خدمات الجزء الطرفي (النهائي) للوصلات المؤجرة الى كل الالتزامات الآنف ذكرها.

الملاحظات حول مشروع القرارعدد8

الملحق عدد 1

Liste préalable des marchés susceptibles d'être pertinents pour une régulation ex-ante

11- Marché de détail	10 - Marchés de gros
1- **Marché 1** : Accès au réseau téléphonique public en position déterminée pour les particuliers 2 - **Marché 2** : Accès au réseau téléphonique public en position déterminée pour les entreprises. 3- **Marché 3**: Marché de service téléphonique voix fixe national pour les particuliers. 4- **Marché 4**: Marché de service téléphonique voix fixe national pour les entreprises. 5 - **Marché 5**: Marché de service téléphonique voix fixe international pour les particuliers 6- **Marché 6**: Marché de service téléphonique voix fixe international pour les entreprises. 7 - **Marché 7**: Marché de services téléphonique voix mobile pour les particuliers, 8- **Marché 8**: Marché de services téléphonique voix mobile pour les entreprises, 9 - **Marché 9**: Marché de l'Internet fixe, 10 - **Marché10**: Marché de l'Internet mobile, 11- **Marché 11**: Marché des liaisons louées,	1- **Marché 12**: Départ d'appel sur le réseau téléphonique public en position déterminée 2- **Marché 13**: Terminaison d'appel sur divers réseaux téléphoniques publics individuels en position déterminée 3- **Marché 14** : Marché de la fourniture en gros de l'accès à l'infrastructure fixe (y compris l'accès dégroupé aux boucles et sous-boucles sur lignes métalliques pour la fourniture de services à large bande et de services vocaux) 4 - **Marché 15**: Marché de la fourniture en gros d'accès à large bande : englobant l'accès aux réseaux non physiques ou virtuels, y compris l'accès "bitstream" en position déterminée 5- **Marché 15'**: Fourniture en gros d'accès aux infrastructures passives et actives 6- **Marché 16** : Fourniture en gros de lignes louées, quelle que soit la technologie utilisée pour fournir la capacité louée ou réservée 7- **Marché 17** : Terminaison d'appel vocal sur les réseaux mobiles individuels 8- **Marché 18**: Services de transit sur le réseau téléphonique fixe 9 - **Marché 19**: Accès et départ d'appel sur le réseau de téléphonie mobile 10 - **Marché 20**: marché de fourniture en gros de service SMS

الملحق عدد 2

Liste de marchés après délimitation
Correspondance entre l'intitulé des marchés de la décision 91/2015
et les nouveaux intitulés après délimitation

Intitulés Décision n°91/2015	**Nouveaux intitulés proposés**
Marché **7** : Marché de services téléphonique voix mobile pour les particuliers	Marché **D1** : Fourniture au détail de services mobiles domestiques
Marché **8** : Marché de services téléphonique voix mobile pour les entreprises	
Marché **10** : Marché de l'Internet mobile	
Marché **1** : Accès au réseau téléphonique public en position déterminée pour les particuliers	Marché **D2** : Fourniture au détail de téléphonie fixe domestique
Marché **2** : Accès au réseau téléphonique public en position déterminée pour les entreprises	
Marché **3** : Marché de service téléphonique voix fixe national pour les particuliers	
Marché **4** : Marché de service téléphonique voix fixe national pour les entreprises	
Marché **5** : Marché de service téléphonique voix fixe international pour les particuliers	Marché **D2b** : Fourniture au détail de services téléphoniques fixes vers l'international
Marché **6** : Marché de service téléphonique voix fixe international pour les entreprises	
Marché **9** : Marché de l'Internet fixe	Marché **D3** : Fourniture au détail d'Internet fixe
Marché **11** : Marché des liaisons louées	Marché **D4** : Fourniture au détail de ligne spécialisée
Marché **19** : Accès et départ d'appel sur le réseau de téléphonie mobile	Marche **M0** : Fourniture en gros d'accès et départ d'appel mobiles
Marché **17** : Terminaison d'appel vocal sur les réseaux mobiles individuels	Marchés **M1** : Terminaison d'appel sur réseaux mobiles individuels
Marché **20** : Fourniture en gros de service SMS	Marchés **M1b** : Fourniture en gros de services de SMS de contenu

*Marché **15'** : Fourniture en gros d'accès aux infrastructures passives et actives (fibre noire, alvéoles, …)*	Marché **M2** : Fourniture en gros d'accès à l'infrastructure passive radio de réseau mobile
	Marché **M3** : Fourniture en gros d'accès à l'infrastructure active radio de réseau mobile
	Marché **F5** : Fourniture en gros d'accès à l'infrastructure fixe en amont de la boucle locale [dont segment (inter) urbain de LL]

Marché **12** : Départ d'appel sur le réseau téléphonique public en position déterminée	Marché **F0** : Fourniture en gros de départ d'appel fixe
Marché **13** : Terminaison d'appel sur réseaux téléphoniques publics individuels en position déterminée	Marchés **F1** : Terminaison d'appel sur réseaux publics fixes individuels
Marché **14** : Marché de la fourniture en gros de l'accès à l'infrastructure fixe (y compris l'accès dégroupé aux boucles et sous-boucles sur lignes métalliques pour la fourniture de services à large bande et de services vocaux)	Marché **F2** : Fourniture en gros d'accès local, physique ou virtuel, à l'infrastructure de la boucle locale filaire
Marché **15** : Marché de la fourniture en gros d'accès à large bande : englobant l'accès aux réseaux non physiques ou virtuels, y compris l'accès "bitstream" en position déterminée	Marché **F3** : Fourniture en gros d'accès central à l'infrastructure de la boucle locale filaire
Marché **16** : Fourniture en gros de lignes louées, quelle que soit la technologie utilisée pour fournir la capacité louée ou réservée	Marché **F4** : Fourniture en gros de segment terminal de liaison louée
Marché 18 : Services de transit sur le réseau téléphonique fixe	Marché **F6** : Services de transit sur le réseau téléphonique fixe

الملحق عدد 3

Liste des marchés pertinents à une régulation exante

Marchés **M1** : Terminaison d'appel sur réseaux mobiles individuels
Marchés **M1b** : Fourniture en gros de services de SMS de contenu
Marché **M2** : Fourniture en gros d'accès à l'infrastructure passive radio de réseau mobile
Marché **M3** : Fourniture en gros d'accès à l'infrastructure active radio de réseau mobile
Marchés **F1** : Terminaison d'appel sur réseaux publics fixes individuels
Marché **F2** : Fourniture en gros d'accès local, physique ou virtuel, à l'infrastructure de la boucle locale filaire
Marché **F3** : Fourniture en gros d'accès central à l'infrastructure de la boucle locale filaire
Marché **F4** : Fourniture en gros de segment terminal de liaison louée